معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين

الدكتور أكرم شاهر العوض

الدكتور بسام أبوكركي

جامعة الحسين بن طلال

كلية إدارة الأعمال والاقتصاد

قسم الاقتصاد

P.O Box, Ma'an, Tele: +962795294999

Akram.alawad@yahoo.com

P.O Box, Ma'an, Tele: +962799386646

abukaraki@ahu.edu.jo

2016

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين، واستخدمت الدراسة المنهجين التحليلي والوصفي من أجل التوصل إلى النتائج، حيث تم تصميم استبانه تتفق مع أهداف الدراسة تم توزيعها على (140) مشروعا في محافظة معان، وتم جمع البيانات وتنظيمها في جداول باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان تعاني من نقص في مستوى السيولة والذي يحد من تطور وتقدم هذه المشروعات، والسبب في ذلك عدم كفاية الدعم الحكومي، وعدم توفر المصادر الكافية لتمويل تلك المشروعات. عدم توفر الخبرات الفنية والكفاءات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان وضعف البرامج التدريبية الموجهة. تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشكلات أخرى تتعلق بضعف التكيف مع البيئة وافتقارها إلى الإبداع والابتكار ونقص الخبرات التسويقية. وقد أوصت الدراسة بتشجيع المشروعات الصغيرة في محافظة معان من خلال توفير المزيد من الإعفاءات الضريبية، وزيادة الدعم الحكومي لها وذلك بتوفير المصادر التمويلية الكافية للنهوض بهذه الفئة من المشروعات. قيام الجهات ذات العلاقة بتوفير التدريب أللازم من خلال برامج تدريبية متخصصة في سوق العمل في محافظة معان.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الكفاءات الفنية، المعوقات.

Abstract

This study aimed to investigate the obstacles faced by SMEs in the Governorate of Ma'an from the standpoint of the owners, the study used the analytical and descriptive approaches, which were designed questionnaire consistent with the objectives of the study were distributed to (140) projects in the Governorate of Ma'an, data were collected and organized in tables, using a statistical program (spss), the most important findings is: the SMEs in the Ma'an governorate suffers from a lack of liquidity, which limits the development and progression of these projects, and the reason for this is inadequate government support, and the lack of adequate resources to finance these projects. Lack of technical expertise and competencies in SMEs in the Governorate of Ma'an, weak training oriented programs. SMEs suffer from other problems related to the weakness of adaptation to the environment and lack of creativity, innovation, lack of marketing expertise. The study recommended: encouragement of small projects in Ma'an governorate through the provision of more tax exemptions, increased government support through the provision of adequate financial resources for the advancement of this category of projects. The relevant authorities to provide the necessary training through specialized training programs in the labor market.

Keywords: Small and medium enterprises, Technical efficiency, the obstacles.

الفصل الأول

أساسيات الدراسة

مقدمة:

أخذ الاهتمام بالمشروعات الصغير يبدأ بالظهور منذ عقد الخمسينات من القرن الماضي وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية والذي ظل يشغل الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وخصوصا المهتمين بمشاكل التنمية والنمو ومقرري السياسات والهيئات العالمية (يعقوبي، 2006)، و"تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم وأحد أهم مجالات خلق فرص العمل، وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي (95%) من إجمالي الشركات في الغالبية العظمى في العالم"(تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إتحاد المصارف العربية، 2013).

و"تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحقيق النمو والتنمية المستدامة لاسيما وإنها تشكل (95%) من مكونات الاقتصاد الوطني وتسهم في (40%) من الناتج المحلي الإجمالي والأكثر أهمية إنها توظف نحو (70%) من قوة العمل في السوق الأردنية".(الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وزارة الزراعة2011) وتشكل المشروعات الصغيرة، ما نسبته (8.80 %) فيما تشكل المشروعات المتوسطة ما نسبته (1.67%) وإذا أخذنا المشروعات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة,، فإنها تشكل ما نسبته (99.68%) من إجمالي المنشآت الاقتصادية الأردنية". (المرجع السابق). وتعتبر المؤسسات الصغير والمتوسطة ذات علاقة وثيقة بالإنتاج الداخلي الخام والقيمة المضافة والتشغيل لعدة خصائص تتسم فيها تلك المنشات أهمها القدرة على التجديد والابتكار كذلك تنوع النشاط الاقتصادي لها(ميرة،2013). انطلاقا من هذه الأهمية فإن تطوير وتحسين أداء هذه الفئة من المشروعات يتطلب إبراز أهم المشكلات والمعوقات التي تؤثر في أدائها، وإلقاء الضوء عليها بغية وضع حلول ومقترحات من شأنها الحد من تلك المعوقات أو التغلب عليها.

شكل (1): مساهمة المشروعات الميكروية والصغيرة والمتوسطة في GDP

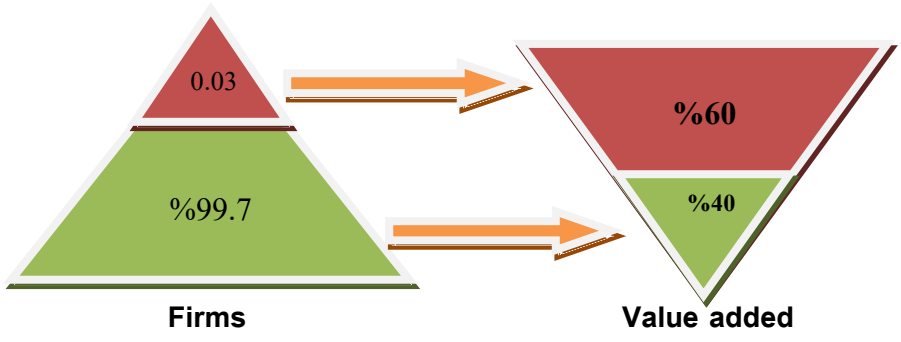

المصدر: غرفة صناعة عمان ، التمويل طويل الأجل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان– الأردن، 2010

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :-

1- التعرف على المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر العاملين فيها.

2- بيان الأسباب التي تكمن وراء المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان.

أهمية الدراسة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الركائز التي تساهم في تنمية المجتمع ورفد الاقتصاد المحلي. وتبرز أهمية هذه الدراسة في المساهمة في توفير معلومات عن المعوقات التي تحد من إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتوسع فيها في المحافظة من خلال تسليط الضوء عليها من اجل التوصل إلى مقترحات من شأنها التغلب على المشكلات والمعوقات التي تواجهها.

من الناحية العلمية ستقوم هذه الدراسة بتوفير بيانات ومعلومات تعتبر قاعدة بيانات يمكن الاستفادة منها والبناء عليها من قبل الباحثين والدارسين لإجراء مزيد من الدراسات والاستفادة منها في مجال تطوير عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان.

مشكلة الدراسة

يؤكد العديد من الدارسين أن تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها من أهم الطرق لتحقيق التنمية، ولا يمكن تحيق هذا التطوير وهذا الدعم إلا من خلال البحث في أهم المعيقات التي تقف أمام تطوير وتحسين أداء تلك المشروعات، وتتضمن مشكلة الدراسة الأسئلة التالية:

1- هل أن المشاكل في المصادر التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل عائقا كبيرا أمام أداء هذه المشروعات؟

2- هل للخبرات الفنية دور في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان؟

3- كيف تؤثر زيادة الضرائب على مستوى ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر مالكي تلك المشروعات؟

4- ما هو تأثير توافر المواد الأولية على تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

5- ما هي وجهة نظر مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسط في محافظة معان حول أداء تلك المشروعات؟

فرضيات الدراسة

تستند الدراسة إلى عدة فرضيات مفادها :-

H_{01}: نقص مصادر التمويل يؤثر سلبا على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

H_{02}: هناك علاقة طرديه ما بين توفر الخبرات الفنية والكفاءات ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

H_{03}: هناك علاقة طردية ما بين زيادة الضرائب وانخفاض ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

H_{04}: المشكلات المتعلقة بالمواد الأولية تؤثر سلباً على تأسيس وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

H_{05}: إن أداء المشروعات الصغير و المتوسطة يعتبر متدنيا نتيجة للمشكلات التي تواجه تلك المشروعات، من وجهة نظر أصحابها.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهجين الوصفي والكمي: حيث "يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، وأشكالها، وعلاقتها، والعوامل المؤثرة في ذلك" (عليان وغنيم 2008).

ويعرّف (جودة،2013) المنهج الوصفي بأنه المنهج "الذي يقوم على جمع المعلومات حول مشكلة معينة بهدف معالجتها عن طريق توصيفها من جميع جوانبها وأبعادها"، أما المنهج الكمي فإنه يهتم بتحليل البيانات التي تم جمعها والتوصل إلى النتائج.

أداة الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه وتحكيمها من قبل ذوي الاختصاص والخبرة في هذا المجال وإجراء اختبار (كرونباخ الفا) من اجل التأكد من ملائمتها لاختبار فرضيات الدراسة.

مجتمع الدراسة :

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات طبيعة الأنشطة المختلفة في محافظة معان حيث تم استخدام أسلوب عينة الصدفة.

نموذج الدراسة:

يمكن التعبير عن نموذج الدراسة بالنموذج الرياضي التالي:

$$y = b + b_1 gp + b_2 Te + b_3 t + b_4 f + u_i$$

حيث أن:

y: المتغير التابع وهو المشروعات الصغيرة والمتوسطة

b : الحد الثابت.

b_1, b_2, b_3, b_4: معاملات المتغيرات المستقلة.

gp: المتغير المستقل الأول، الإجراءات الحكومية.

Te: المتغير المستقل الثاني، نقص الخبرات الفنية والكفاءات.

t: المتغير المستقل الثالث، الضرائب.

f: المتغير المستقل الرابع، ضعف التمويل.

u_i: هامش الخطأ و يعبر عن الخطأ العشوائي للمشاهدة عن الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة المقدرة لها.

شكل (2): نموذج الدراسة

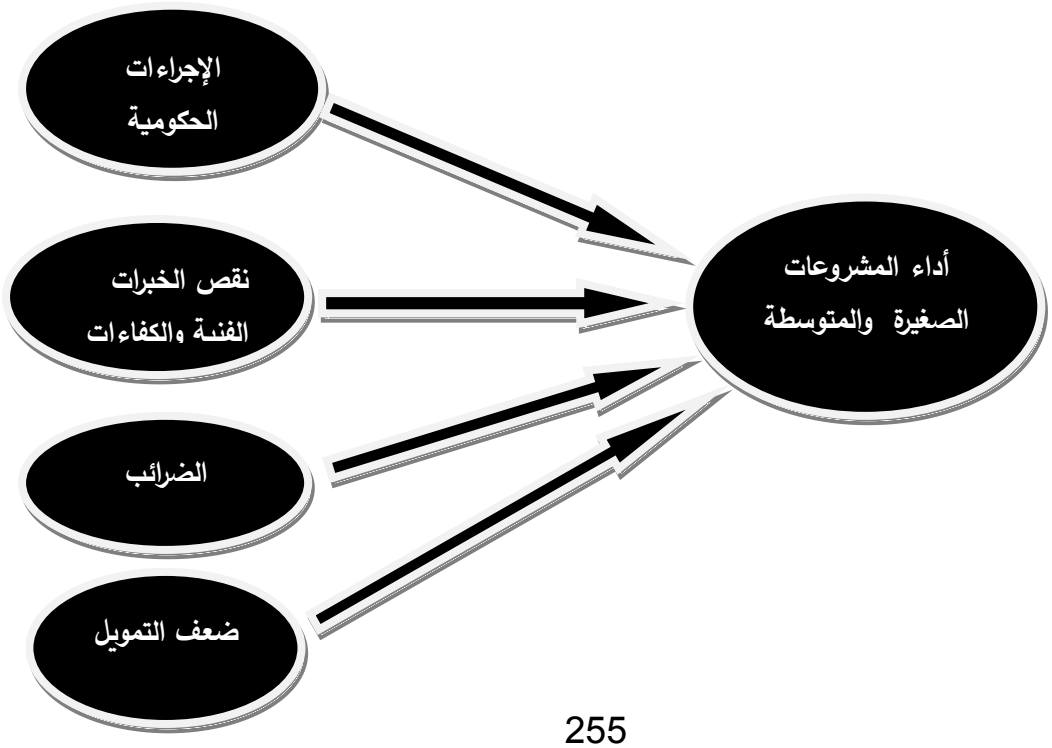

مفهومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لقد بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة. (المحروق ومقابله، 2006)

رغم الاختلاف في الأولويات التي تتسم فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تتصف بالعديد من الخصائص التي تجعل منها مختلفة عن غيرها من المشروعات ومن ضمن هذه الخصائص: المالك المدير إذ أن المالك بالصفة الغالبة هو الذي يباشر العمليات الفنية والإدارية، صغر حجم رأس المال، والاعتماد على الموارد المحلية والذي يعمل بدوره على خفض تكاليف الإنتاج في هذه الفئة من المشروعات، أيضا عدم وجود هيكل إداري وهذا يعني أن المدير يقوم بأكثر من مسؤولية كالمسؤولية الإدارية والمالية والفنية. (المحروق ومقابلة 2006).

يعرف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة". (خضر،202)

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها: المؤسسات التي يعمي فيها 250 عامل، ويمكن أن يصل عدد العاملين فيها إلى 1500 عامل، و لا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار. أما اليابان فإنها عرفت المشروعات الصغيرة على أنها الوحدات التي يصل عدد العمال فيها إلى 100عامل بصفة دائمة والاستثمار فيها لا يزيد عن 10 ملاين دولار ويختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة (وسيلة، 2014). وبحسب تعريف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فإن المشاريع الصغيرة جداً يعمل فيها أقل من 5 عمال ورأسمالها المستثمر في الأصول أقل من 5000 دولار أمريكي، والصناعات الصغيرة يعمل فيها (6–15) عاملا و رأسمالها في الأصول أقل من 1500 دولار، بينما الصناعات المتوسطة يعمل فيها من (15–50) عاملا وتستثمر 15.000 – 25.000 دولار.(النعيم، 2015)

في الأردن ليس هناك تعريف محدد أو قانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووفقاَ لدائرة الإحصاءات العامة فإن المشروع الصغير هو الذي يوظف ما بين (5) إلى (19) عاملا. أما المشروعات المتوسطة فهي التي توظف (49– 20) عاملا. (الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن،2011 ، مرجع سابق)، ووفقا ل(بيان حرب،2006) فإن المشروع في الأردنً يعد صغيرا عندما لا يتجاوز عدد العاملين فيه أربعة أشخاص، بينما تعد المنشآت متوسطة الحجم عندما يعمل فيها عدد عاملين يتراوح بين 5– 19 عمال.

على العموم يمكن تعريف المشروع الصغير: بأنه "كيان اقتصادي أو وحدة اقتصادية تتألف من مجموعة من العناصر البشرية يستخدمون وسائل وطرائق مختلفة وفق سياسات وإجراءات وبرامج وأشكال تنظيمية محددة لتحقيق أهداف لهذا الكيان وأهداف المالك، وأهداف المدراء، وأهداف العاملين، إلى جانب الأهداف الاجتماعية". (النمروطي، صيدم،2012)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري

"تعتبر المشروعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، لما لها من دور إيجابي وكبير في تنمية اقتصاد البلدان النامية من حيث خلق وتوفير فرص العمل، والحد من الفقر ومعالجة مشكلة البطالة، من خلال المساهمة في زيادة الدخل على المستوى الفردي والقومي، وتحسين مستوى المعيشة". (المشهراوي والرملاوي،2015)، لذلك فإن الدول التي تسعى إلى تحسين وضعها الاقتصاد لابد لها من التركيز على الدور الذي تلعبه مثل هذه الأنواع من المشروعات وإبراز أهم المشكلات التي تعاني منها ومحاولة التعرف على المعوقات التي تواجهها في سبيل أداء الدور المطلوب منها في الاقتصاد والتغلب عليها مما يتح لها المجال في أداء هذا الدور.

تلعب المشاريع الصغير والمتوسطة وانتشارها دورا تنموياً مهم في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فهي تعمل على تحقيق نسب معقولة من التوازن الجغرافي لعملية التنمية لاسيما أن الصناعات الكبرى تتركز في مدن معينة حيث تتمتع بمزايا تعمل على جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية إليها، في حين مناطق جغرافية أَخرى تكون بعيدة عن مراكز توطن الصناعات الكبرى وتتميز كونها:لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإنشائها ويمكن أن يتم إنشاؤها بمبالغ بسيطة، والأكثر كفاءة في توظيف رأس المال، ولا تنافس المشروعات الكبيرة من حيث الأسواق، مكثفة للعمالة، وتستطيع التكيف مع الظروف. (الونداوي، 2008) "وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية، وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أو حداثة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أن هذه الصناعات قديمة لأنها كانت النواة والبداية لحركة التصنيع" (المحروقي، 2006)، ما يجعل المشروعات الصغيرة في كل من هذه الدول ذات خصوصية سياسية واقتصادية سائدة بدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة، ذات الأسواق الخارجية". (بيان حرب، 2006)

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة "توفر فرص أكبر بالمقارنة مع المشروعات الكبرى من حيث استحداث مناصب شغل كما أن معظم العمالة في الدول الصناعية توفرها المنشآت المصغرة أقل من 10 مستخدمين، زيادة على ذلك تستقطب المشروعات الصغيرة العمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى نتيجة ضعف مؤهلاتهم العلمية والميدانية وتوفر فرص كبيرة لفئات لم يسبق لها العمل في القطاع الرسمي".(سحنون وبونوة، 2006)، كما "وتوصلت الأبحاث بأن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في مسألة التطوير التكنولوجي وفي الابتكار والتجديد". (الواندي،2008)

أن للمشروعات الصغير والمتوسطة دور في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية عن طريق رفد الميزان التجاري وذلك بسد فجوة العجز في ميزان المدفوعات وخاصة في الميزان التجاري حيث أثبت

الواقع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تمتلك مزايا نوعية تساعد على زيادة الصادرات منها قدرتها على التأقلم واكتساب أسواق خارجية للتصدير (الجيلاني، بوخبزة 2012)

تلعب المشروعات الصغيرة دورا كبيرا في الحد من مشكلة البطالة وربما أدركت الدول المتقدمة ذلك باكرا، حيث يمكن إذا أحسن التوسع فيها واختيار أنشطتها ومواقع إقامتها وتطوير سبل تمويلها أن تكون أحد العوامل الرئيسية لخفض البطالة في الدول العربية والنامية عن طريق توفير عدد كبير من فرص العمل. (عبد القادر، 2012)

من المعلوم أن للمشروعات الصغير والمتوسطة دوراً حيوياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من البلدان وبالرغم من ذلك إلا أنها تواجه من العديد من المشاكل والمعوقات وخاصة في البلدان النامية والتي تشكل حجر عثرة في تقدم وتطور هذه المشروعات.

"يعتبر التمويل من أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تواجه المشروعات الصغيرَة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسب حجمها وبسب حداثتها وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس– النمو الأولي – النمو الفعلي الاندماج) ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات (تمويل المشروعات الصغيرة ..المعوقات والتحديات، 2013)، وقد أكد على هذا الجانب ما جاء في دراسة (السميرات، 2009) والتي أشارات إلى أن عدم توفر السيولة الكافية لمثل هذه المشروعات يعد من أهم المشكلات التي تواجهها المشروعات الصغيرة. كما وتتفق دراسة (المللي، 2015) مع هذه النتيجة حيث أشارت إلى أن طبيعة المشروعات الصغير والمتوسطة تعتبر عائقا أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية وذلك للعديد من الأسباب أهمها ضعف القدرة الائتمانية لتلك المشاريع وارتفاع تكاليف الضمانات وعدم قدرة المشاريع الصغيرة على توفيرها.

في الأردن تواجه تعاني المشروعات الصغيرة العديد من المشاكل أهمها: ضعف توجه المجتمع نحو الاستثمار، وضعف القدرات التنافسية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة نسبياً وعدم توفر الضمانات أللازمة من قبل أصحاب المشروعات، وضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية، ونقص الخبرة عند أصحاب المشروعات. (عفان وأبو عيد، 2004)

ثانيا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي بحثت في المشكلات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

دراسة **معهد البنك الأسيوي للتنمية (ADB 2016)** ساهمت لأبراز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في آسيا والحلول للتخفيف منها إلى العديد من النتائج كان أهمها: أن المشروعات

الصغيرة ومتوسطة الحجم تعاني من عدة مشاكل أبرزها محدودية قنوات التمويل، ونقص قواعد البيانات، ووجود القنوات غير المتطورة للمبيعات، بالإضافة إلى المستوى المنخفض للاندماج المالي بين المشروعات.

دراسة **Willington thawala & Mpen dulo (2014)** هدفت لبيان التحديات الحالية والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في قطاع المقاولات، وتوصلت إلى عدة نتائج منها: أن المشروعات الصغيرة في هذا المجال تعاني من قلة برامج الدعم المقدمة من الحكومة، ونقص المهارات، بالإضافة إلى ذلك خلصت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة في هذا المجال هي مشروعات غير متطورة ينقصها الدعم.

دراسة **john Ackah and Sylvester vuvor (2011)** هدفت هذه الدراسة لإبراز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة للحصول على القروض فقد أوردت العديد من النتائج أهمها: أن المشروعات الصغيرة غير قادرة على مقابلة متطلبات الحصول على القروض من الجهات المانحة التي ترغب بالإقراض، أن المنشآت التي تقدر على الحصول على القروض هي أيضا تواجه بالعديد من المشاكل من ضمنها ارتفاع معدلا ت الفائدة على هذه القروض إضافة إلى قصر فترات السداد المطلوبة منها والذي يعمل على الحد من توسع هذه المشروعات.

دراسة **المشهراوي والرملاوي (2015)** تهدف إلى التعرف إلى المعوقات التي تقف حائلا أمام المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة في قطاع غزة وقد توصلت إلى عدة نتائج منها: إن غياب التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المشروعات الصغيرة تساهم في انهيارها، كما أن تأخر أصحاب المشروعات في تسديد الأقساط المترتبة عليهم تؤثر في استمرارية مشروعاتهم، بالإضافة إلى ضعف قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة على إدارة وقتهم بكفاءة.

دراسة **بن رمضان (2010)** هدفت إلى إبراز المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية وآليات معالجتها من منظور اقتصادي واجتماعي على اعتبار أنها أحد أهم عمليات التنمية الاقتصادية لأي مجتمع وقد خلصت الدراسة إلى وجود معوقات كثيرة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في مقدمتها المعوقات الاقتصادية والاجتماعية.

أما دراسة **حرب (2006)** فقد هدفت إلى تحسين واقع هذه المشروعات من خلال التركيز على إيجاد أسلوب ملائم لإدارتها ورعايتها والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها اللازمة في تنمية اقتصاد يحاول إيجاد مكان مناسب.

عند استعراض أغلب الدراسات التي أجريت حول المعوقات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتبين أنها توصلت إلى العديد من النتائج المشتركة بينها والتي تتفق في أغلبها على أن أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية تتركز في المعوقات المالية والقانونية ونقص الخبرات لدى أصحاب هذه المشاريع والتدريب غير الكافي مع اختلاف درجات التأثير لكل من

المعوقات سابقة الذكر من دولة إلى أخرى ومن مجتمع لآخر. لذا فقد هدفت هذه الدراسة لإبراز المشاكل والمعوقات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان و من أجل معرفة مدى التشابه والاختلاف بينها وبين المشاكل التي تواجهها المشاريع من نفس الفئة في المجتمعات الأخرى وبيان مدى الاختلاف في التأثير كما يمكن تعميم مخرجاتها على باقي محافظات الأطراف في المملكة كونها تتقارب في هذا المجال .

الفصل الثالث

المبحث الأول: خصائص عينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة، وتم اختيار العينة بإتباع أسلوب عينة الصدفة حيث تم توزيع استبيانات على (140) مشروع في مجتمع الدراسة. وقد تم إعداد الإستبانة كأداة للدراسة لمعرفة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان وأثرها في أداء تلك المشروعات من وجهة نظر مالكيها، وتكونت أداة الدراسة من جزئيين:

الجزء الأول: ويتضمن البيانات الخاصة بعينة الدراسة: الجنس لصاحب المشروع، سنوات إقامة المشروع، نوع النشاط الذي يمارسه المشروع، عدد العاملين في المشروع.

الجزء الثاني: يتضمن هذا الجزء مجموعة من الأسئلة وخصص له الفقرات من (5 – 1) وهي تتعلق بتمويل المشروع، والفقرات من (8 – 6) تتعلق بالكفاءات التي تتوفر في المشروع، والفقرات من (10 – 9) تتعلق بالضرائب والسياسات الحكومية، والفقرات من (13 – 11) تتعلق بالمواد الأولية المتوفرة لدى المشروع، أما الفقرات من (20 – 14) فهي تقيس مستوى أداء المشروعات.

تم استخدام مقياس ليكرت لقياس فقرات الإستبانة، حيث حددت (5) نقاط موافق بشدة، و(4) نقاط موافق، و(3) نقاط محايد، و(2) غير موافق، و(1) غير موافق بشدة .

صدق وثبات الأداة :

للتأكد من صلاحية أداة الدراسة فقد تم عرضها على مجموعة من المختصين، وتم أخذ الملاحظات الواردة عليها وتم إجراء التعديلات المناسبة.

كما تم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الإستبانة (80.32%) وهذا مناسب في مثل هذه الاختبارات من أجل اعتماد نتائج هذه الدراسة، كما أن جميع فقرات قيم آلفا (α) أكبر من النسبة المقبولة والتي هي (60%)، مما يعكس ثبات أداة القياس، ويمثل نسبه مقبولة لأغراض ثبات الاتساق الداخلي وبنسبة مقبولة لأغراض التحليل بحيث تجاوزت الحد الأدنى المتفق عليه للثبات. والجدول بأدناه يوضح معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

(الجدول رقم 1)

قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة

تسلسل الفقرات	المتغير	كرونباخ ألفا
1- 5	87.9	
6 -8	77.2	
9 -10	86.2	
11-13	76.2	
14-20	74.1	
--------	المعدل العام للثبات	80.32

المصدر: بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل :

تم استخدام المجموعة الإحصائية (spss) لتحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي: التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف المتغيرات الدراسة.

نسبة الاستعادة:

تم توزيع (140) استبانه على العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان وتم استرجاع (106) حيث كانت نسبة الاستعادة حوالي (75.7%).

إختبار الثبات:

استخدم لاختبار الثبات مقياس كرونباخ الفا، ويستخدم هذا المقياس للتأكد من مدى صلاحية أداة الدراسة للتحليل حيث يوضح الاختبار مدى صلاحية أسئلة الإستبانة للتحليل. (أنظر الجدول رقم1)

1. **وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس:**

(الجدول رقم 2)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	80	75.5
أنثى	26	24.5
المجموع	106	100.0

المصدر: بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

شكل رقم (3) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس

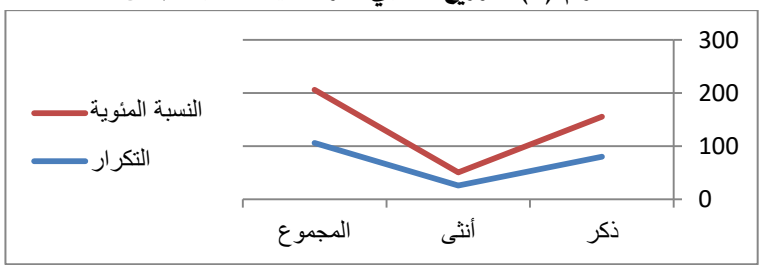

المصدر: بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة الذكور في عينة الدراسة بلغت نحو (75.5%) وهي أعلى من نسبة الإناث التي بلغت حوالي (24.5%)، ولعل نسبة الذكور جاءت أعلى من نسبة الإناث نظراً لضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة في محافظة معان، وضعف انخراطها بالعمل في القطاع الخاص في المحافظة ، ويتضح ذلك من خلال نسبة امتلاك الإناث للمشروعات من هذه الفئات في القطاع الخاص وكما هو مبين في الجدول أعلاه.

2. وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير سنوات إقامة المشروع:

(الجدول رقم 3)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب سنوات إقامة المشروع

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 3 سنوات	40	37.7
3-5 سنوات	47	44.3
6-9 سنوات	11	10.4
10سنوات فأكثر	8	7.5
المجموع	106	100.0

المصدر: بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

شكل رقم (4) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب سنوات إقامة المشروع

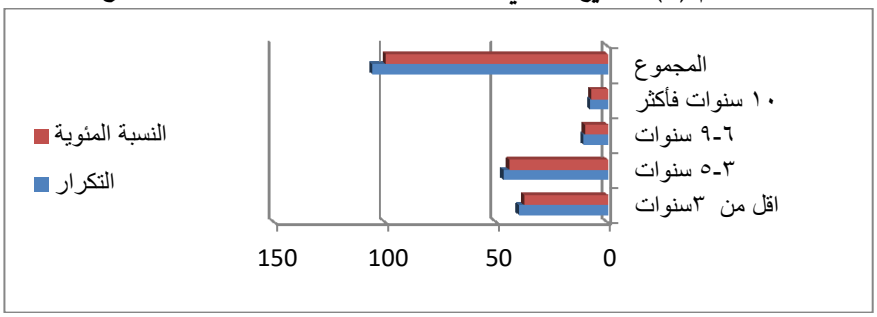

المصدر: بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول رقم (3) أن المشاريع الصغير في محافظة معان حديثة نسبياً حيث كانت النسبة الأعلى للمشروعات التي بلغت أعمارها (3-5) سنوات والبالغة نحو (44.3) بينما بلغت نسبة المشاريع التي يزيد مدة إقامتها عن (10) حوالي (7.5%). يلي ذلك المشاريع التي بلغت مدة إقامتها أقل من ثلاث سنوات وبنحو (37.7). ولعل هذا يعطي مؤشرا على ضعف التوجه وخاصة في الفترات السابقة نحو إنشاء مشروعات صغير أو متوسطة من قبل سكان المحافظة، وقد يكون لذلك العديد من الأسباب من ضمنها ضعف مشاركة القطاع الخاص في الوضع الاقتصادي، وضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة في المحافظة، هذا ما أكدته العديد من الدراسات فقد أشارت دراسة: المشاركة الاقتصادية للمرأة: واقع وتحديات (2016) إلى أن نسبة مساهمة المرأة في المشاريع في القطاع تعاني من الندرة مفسرة ذلك بأن المشروعات الصغير والمتوسطة التي تعمل في العديد من القطاعات الحيوية لا تتضمن بيئة العمل المناسبة للمرأة.

3.وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير حجم المشروع

(الجدول رقم 4)

التوزيع النسبي لعدد الأفراد العاملين في المشروع

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
من خمسة إلى عشرة أفراد يعملون في المشروع	48	45.3
من عشرة أفراد إلى عشرين فرد يعملون في المشروع	38	35.8
أكثر من عشرون فردا يعملون في المشروع	20	18.9
المجموع	106	100.0

المصدر : بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

شكل رقم (5) التوزيع النسبي لعدد الأفراد العاملين في المشروع

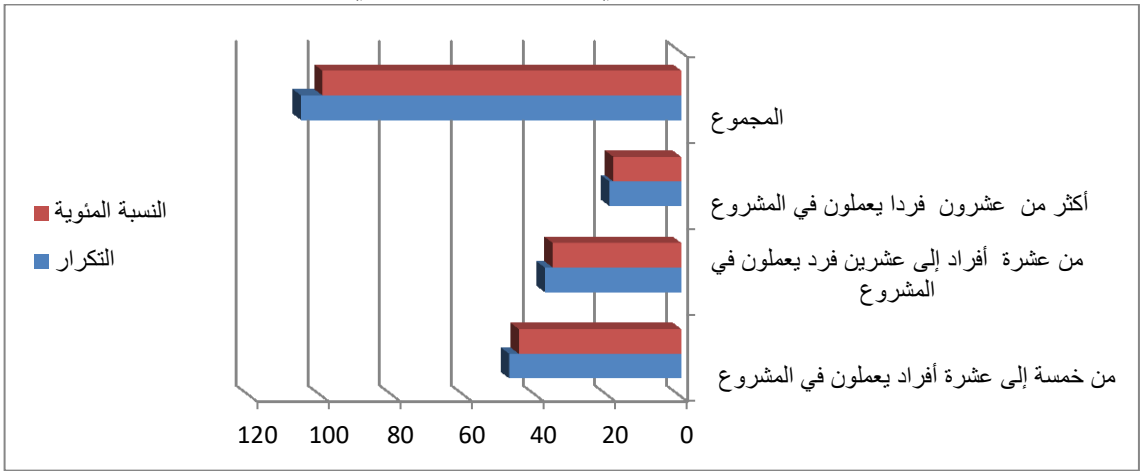

المصدر : بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

يوضح الجدول رقم (4) أن نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة كان عدد الأفراد الذين يعملون فيها هم من (5–10) أفراد حيث بلغت نسبت المشاريع من مجمل عينة الدراسة في ذلك نحو (45.3%) وبذلك تكون هذه الفئة من المشروعات هي الأكثر انتشارا والتي لا تحتاج إلى عدد كبير من العاملين، بينما بلغت نسبة المشروعات التي يزيد عدد العاملين فيها عن (20) حوالي (18.9%) إن هذه النتيجة تشير إلى اغلب المشاريع في عينة الدراسة هي من المشاريع الصغيرة يليها في ذلك المشاريع متوسط الحجم قليلة.

(الجدول رقم 5)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب حجم المشروع

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
صغير	96	%90.5
متوسط	10	%9.5
المجموع	106	100.0

المصدر : بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

شكل رقم (6) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب حجم المشروع

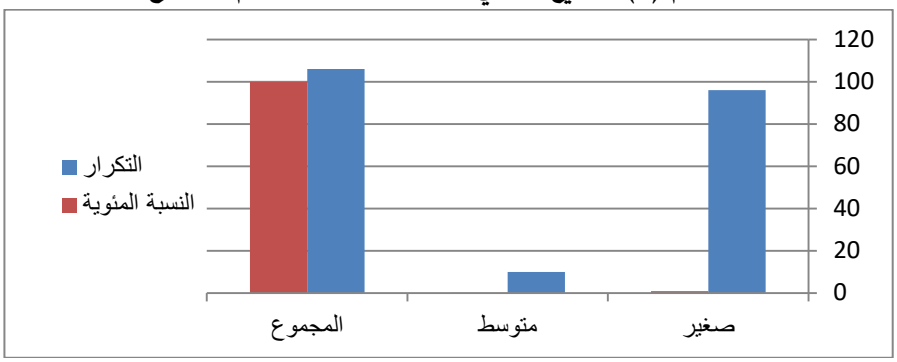

المصدر: بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

يشير الجدول رقم (5) أن حجم المشروعات الصغيرة في عينة الدراسة بلغ نحو (90.5%) وعددها (96) مشروع، بينما بلغت نسبة المشروعات المتوسطة (9.5%). وربما يرجع السبب في زيادة أعداد المشروعات الصغيرة على المتوسطة نظرا لحاجة المشاريع المتوسط إلى تمويل أكبر من الصغيرة حيث، تتميز المشروعات الصغيرة بتواضع حجم تمويلها يضاف إلى حجم السوق يخدم المشاريع الصغيرة بشكل أكبر من المتوسط.

4. وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير نوع المشروع

(الجدول رقم 6)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب نوع المشروع

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
صناعي	23	21.6
تجاري	41	38.7
زراعي	22	20.8
حرفي	20	18.9
المجموع	106	100.0

المصدر: بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

شكل رقم (7) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب نوع المشروع

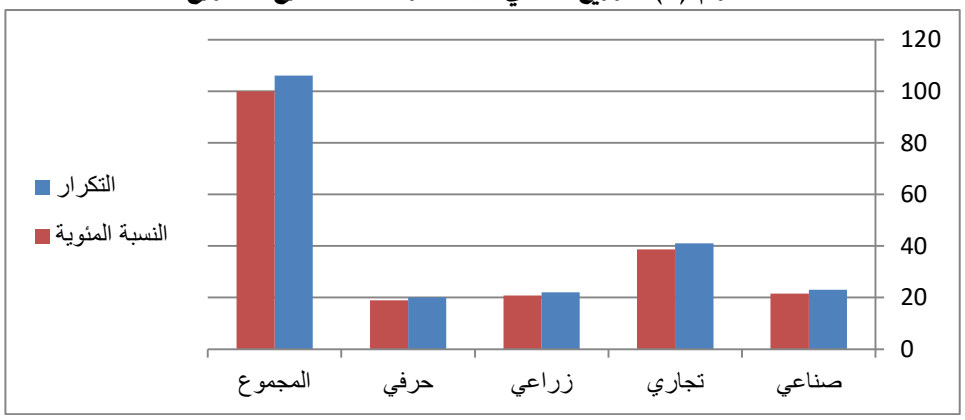

المصدر: بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

تتنوع النشاطات التي تقوم فيها المشروعات في محافظة معان ما بين صناعية وتجارية وزراعية وحرفية، ويتضح من خلال الجدول رقم (6) إن ألنسبة الأعلى هي للنشاط التجاري حيث بلغت نحو (38.7%) بحيث يعتبر النشاط الاقتصادي الرئيسي في المحافظة. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى موقع المحافظة والتي تقع على مفترق الطرق المؤدية إلى العديد من الدول العربية الحدودية المحاذية للأردن وخاصة السعودية إضافة إلى طبيعة المنطقة الصحراوية والتي تحد من التوسع بالعمل في النشاط الزراعي، جاءت المشروعات الصناعية في الدرجة الثانية حيث بلغت نسبتها من إجمالي المشروعات العاملة في المحافظة حوالي (21.6%)، أما المشروعات التي تمارس النشاط الزراعي بلغت نسبتها نحو(20.8%) وغالبا ما تسود المشروعات الزراعية في قرى المحافظة أكثر منها في المناطق الحضرية، واحتل النشاط الحرفي المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت نحو(18.9%) ولعل السبب في قلة الإقبال على النشاط الحرفي هو عدم وجود سوق للمنتجات الحرفية باستثناء ما يتم تسويقه سياحيا في لواء البتراء.

المبحث الثاني : اختبار الفرضيات

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات للتأكد من صحة الفرضيات المطروحة.

الفرضية الأولى: نقص مصادر التمويل يؤثر سلبا على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(الجدول رقم 7)

المتوسطات الحسابية للفرضية المتعلقة بمصادر التمويل

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	ارتفاع اسعار الفائدة على القروض التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.40	1.39	متوسطة
2	صعوبة الحصول على قروض للتمويل نظراً لتعقيد الإجراءات	3.36	1.11	متوسطة
3	صعوبة الحصول على للتمويل لعدم توفر مصادر تمويل	3.19	1.01	متوسطة
4	يعاني مشروعي من تدني السيولة	3.42	1.37	متوسطة
5	لا يوجد دعم حكومي كافي للمشروع الذي قمت بإنشائه	3.51	1.25	متوسطة

المصدر: بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

"بالنسبة للمشروعات الصغيرة في الأردن فإنها تواجه التحدي المالي بكل أوجهه وأبعاده وحالها في ذلك حال المشروعات الصغيرة في البلدان النامية" (عفانة وآخرون، مرجع سابق)

يبين الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي للفقرة التي تنص على "يعاني مشروعي من تدني السيولة" هي الأعلى حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.42) وبانحراف معياري (1.37)، وهذا يعني أن أكثر المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في محافظة معان هي مستوى تدني السيولة، لعل هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (المشهراوي والرملاوي 2015) والتي أوضحت أن النسبة الأعلى للمتوسط جاءت للفقرة المتعلقة بتأخر أصحاب المشروعات الصغيرة عن السداد بسبب تدني السيولة، ووفقا للدراسة بمتوسط بلغ نحو (4.36)، ولعل ما يفسر ذلك ما أوردته أجندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن (2011) حيث أشارت إلى أن الغالبية العظمى من الائتمان داخل الأردن يوزع على للقطاعات التي تهيمن فيها الشركات الكبيرة، حيث تنخفض فيها نسبة المخاطر عموماً. وكما يظهر الجدول أعلاه فأن من أسباب نقص السيولة من وجهة نظر أصحاب هذه المشاريع عدم وجود دعم حكومي كافي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تمكن هذه المشروعات من التغلب على المشكلات التي تواجهها وتمكنها من تحسين أدائها في العمل. وعليه يمكن القول أن المشروعات

الصغيرة والمتوسطة في المحافظة من تعاني النقص في السيولة والذي بدوره يؤدي إلى تعثر مثل هذه المشروعات وإعاقتها في النهوض بالدور المطلوب منها في المجتمع.

الفرضية الثانية: هناك علاقة طرديه ما بين توفر الخبرات الفنية والكفاءات ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(الجدول رقم 8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية المتعلقة بنقص الكفاءات

6	تناقص الأفراد ذوي الكفاءة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.08	1.13	متوسطة
7	إحجام الأيدي العاملة الماهرة عن العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة	2.49	1.00	منخفض
8	ضعف البرامج التدريبية للعاملين في مشروعي	3.11	1.10	متوسطة

المصدر: بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

فيما يتعلق بالكفاءات وأثرها في أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان يظهر من خلال جدول رقم (8) أن من أكثر المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذا الجانب هي ضعف البرامج التدريبية للعاملين في هذه المشروعات حيث أن المتوسط الحسابي في ذلك بلغ نحو (3.11) وبانحراف معياري (1.10) وهو الأعلى، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ضعف التنسيق مابين أصحاب هذه المشاريع في القطاع الخاص والجهات المسئولة عن التدريب والتأهيل للأفراد في سوق العمل، وغياب البرامج التدريبية المتخصصة، إضافة لعدم وجود حاضنات الأعمال.

الفرضية الثالثة :هناك علاقة طردية ما بين زيادة الضرائب وانخفاض ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(الجدول رقم 9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بفرضية الضرائب والسياسات الحكومية

9	هناك ضرائب مرتفعة مما يؤثر على تدني ربحية مشروعي	3.42	1.30	متوسطة
10	عدم وجود قوانين تشجع على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.15	1.05	متوسطة

المصدر: بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

"يشير تقرير التنافسية العالمية (2011 إلى 2012) إلى أن الضرائب هي أحد القضايا الرئيسية التي تؤثر في أنشطة الأعمال حيث يعد فرض الضرائب أحد أهم العوامل التي تؤثر في ممارسة أنشطة الأعمال في المملكة، إلى درجة أنه ينظر إلى الضرائب كثالث أكبر عقبة تعترض ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن". (أجندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة،2011)

فيما يتعلق بالسياسات الحكومية والضرائب كانت الفقرة التي تنص على "هناك ضرائب مرتفعة مما يؤثر على تدني ربحية مشروعي" هي الأعلى من حيث المتوسط الحسابي حيث بلغ (3.42) وبانحراف معياري (1.30) وكما يبين الجدول رقم (9)، وهذا يعني أن المشروعات من هذه الفئة في المحافظة تواجه أيضاً مشكلة فيما يتعلق بارتفاع الضرائب.

الفرضية الرابعة: المشكلات المتعلقة بالمواد الأولية تؤثر سلباً على تأسيس وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(الجدول رقم 10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بفرضية المواد الأولية

11	هناك نقص في المواد الأولية للمنتج الذي أقوم بتصنيعه	2.73	1.13	متوسطة
12	هناك ارتفاع في تكلفة الموارد الأولية (مواد تصنيع المنتج)	3.17	1.12	متوسطة
13	يوجد صعوبة في العمليات الإنتاجية.	3.16	1.30	متوسطة

المصدر: بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

كانت الفقرات المتعلقة بنقص المواد الأولية الأقل من حيث المتوسط مقارنه مع باقي المشكلات السابقة حيث كانت الفقرة التي تنص على "ارتفاع تكلفة المواد الأولية" هي الأعلى من حيث المتوسط الحسابي حيث بلغ نحو (3.17) وبانحراف معياري (1.12) ولعل هذا يعود إلى ارتفاع الأسعار، ونقص الدعم الحكومي للمواد الأولية المستخدم من قبل تلك المشروعات.

الفرضية الخامسة: إن أداء المشروعات الصغير و المتوسطة يعتبر متدنيا نتيجة للمشكلات التي تواجه تلك المشروعات، من وجهة نظر أصحابها.

(الجدول رقم 11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أداء المشروعات

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط	الانحراف	الدرجة
14	لا يساهم مشروعي في توفير عدد كبير من فرص العمل	3.20	1.34	متوسطة
15	ضعف قدرة مشروعي على زيادة حجم الإنتاج	3.07	1.23	متوسطة
16	يعاني مشروعي من نقص الخبرات الإدارية	2.95	0.99	متوسطة
17	تدني قدرة مشروعي على التوسع التطور	3.00	1.26	متوسطة
18	عدم قدرة مشروعي على التكيف مع البيئة في مجال عملي	2.42	1.06	منخفض
19	افتقار مشروعي إلى الإبداع والابتكار	3.74	1.12	متوسطة
20	هناك في نقص الخبرة التسويقية في مشروعي	3.01	1.21	متوسطة

المصدر: بيانات الباحث/الدراسة الميدانية

يبين الجدول رقم (11) والذي يتعلق بأداء المشروعات من وجهة نظر المالكين بأن مشروعاتهم غير قادرة وبالدرجة الأولى على توفير فرص عمل أكبر لأبناء المجتمع المحلى في محافظة معان حيث بلغ المتوسط في ذلك حوالي (3.2) وبانحراف معياري (1.34)، ولعل السبب الرئيس في ذلك يرجع إلى تدني قدرة المشروع على زيادة حجم الإنتاج نتيجة العديد من الأسباب في مقدمتها نقص الخبرات التسويقية، بالإضافة إلى نقص الخبرات الإدارية، وعدم قدرة المشروع على التكيف مع بيئة العمل وبالتالي ضعف قدرة المشروع على التوسع والتطور. (أنظر الجدول رقم 11)

أن عنصر الابتكار والإبداع يعتبر عاملا حيوي وركيزة أساسية للنهوض بالمشروعات وخاصة الصغيرة والمتوسطة ذلك أن مثل تلك المشروعات تشكل الحاضنة الأساسية للإبداع والابتكار نتيجة للعديد من الأسباب أهمها ابتعاد هذه المشروعات عن القيود التي تحد منه وعلى سبيل المثال عدم وجود هيكل إداري معقد والعمل في بيئة تكون بعيدة عن التعليمات والأنظمة والروتين والتي تحد من هذه العملية بشكل كبير. و"يعرف الابتكار على أنه الممارسة التي يتم من خلالها تحسين قيمة المنتجات والخدمات بشكل ملحوظ من خلال عملية مخططة ومنفذة كما يمكن للابتكار أن يحدث "كاختراق"أو عن طريق تحسينات تدريجية صغيرة في السلع/الخدمات" (أجندة المشاريع

الصغيرة والمتوسطة 2011، مرجع سابق). تبين الدراسة أن المشروعات الصغير والمتوسطة في محافظة معان تفتقر إلى الإبداع والابتكار حيث بلغ متوسطة الإجابات على هذا الفقر كما يظهر في الجدول رقم (11) حوالي (3.74) وهو ما يفسر أيضا تراجع أداء هذه المشروعات.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

بعد جمع البيانات وتحليلها ومناقشة النتائج توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1- إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان تعاني من نقص في مستوى السيولة والذي يحد من تطور وتقدم هذه المشروعات، والسبب في ذلك عدم كفاية الدعم الحكومي، وعدم توفر المصادر الكافية لتمويل تلك المشروعات.

2- عدم توفر الخبرات الفنية والكفاءات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان وضعف البرامج التدريبية الموجهة.

3- ارتفاع العبء الضريبي يؤثر سلبا على ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الناشئة منها في المحافظة.

4- تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشكلات أخرى تتعلق بضعف التكيف مع البيئة وافتقارها إلى الإبداع والابتكار ونقص الخبرات التسويقية.

التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه من استنتاجات توصي الدراسة بما يلي:

1- تشجيع المشروعات الصغيرة في محافظة معان من خلال توفير المزيد من الإعفاءات الضريبية، وزيادة الدعم الحكومي لها وذلك بتوفير المصادر التمويلية الكافية للنهوض بهذه الفئة من المشروعات.

2- قيام الجهات ذات العلاقة بتوفير التدريب أللازم من خلال برامج تدريبية متخصصة في سوق العمل في محافظة معان.

3- توفير حاضنات الأعمال التي تعاني بتطوير الجانب الإبداعي

4- إجراء المزيد من الدراسة حول الكيفية التي يمكن من خلالها التغلب على المشكلات والمعيقات التي تعترض تقدم المشروعات الصغيرة والمتوسطه في محافظة معان

المراجع

1- الكتب

جودة، محفوظ، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

عليان، ربحي، وعثمان غنيم، أساليب البحث العلمي (الأسس النظرية والتطبيق العلمي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008.

النصر، محمود، وعبد الله شامية، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الفكر ناشرون وموزعون، المكتبة الجامعية نابلس، عمان، الأردن، ط3، 2005.

عفانة، جهاد عبد الله، وأبو عيد، وقاسم عبد الله، إدارة المشروعات الصغيرة، ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ط1، 2004.

2- الأبحاث المنشورة

المشهراوي، أحمد حسين، والرملاوي وسام أكرم، أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها، مجلة جامعة الأقصى سلسلة العلوم الإنسانية المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، 2015.

السميرات، بلال يوسف، المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب، بحث منشور، دراسات، العلوم الإدارية، المجّلد 36 ، العدد2، 2009.

الونداوي، نشأت مجيد، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، بحث منشور، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثالث، 2008.

حرب، بيان دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق،كلية الاقتصاد، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، المجلد 22، العدد الثاني، 2006.

سحنون سمير، وبونوة شعيب، الملتقى الدولي إبريل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 2006.

خضر، حسان تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، سبتمبر ، السنة الأولى، الكويت، 2002.

3- المؤتمرات

يعقوبي، محمد، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ورقة عمل، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 18- 17/ابريل/2006.

النمروطي، خليل أحمد، وأحمد محمود صيدم، بطالة الخريجين ودور المشروعات الصغيرة في علاجها، دراسة مقدمة لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين المنعقد في الجامعة الإسلامية في غزة، 24-25 أبريل 2012.

منتدى الأعمال الفلسطيني، مركز المعلومات والدراسات، تقرير: تمويل المشروعات الصغيرة .. المعوقات والتحديات، فلسطين، 2013.

وسيلة، سعود، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحمية المستدامة دراسة حالة ولاية البويرة للفترة (2009 2013)، الملتقى الدولي حول تقيم استراتيجيات وسياسات الجزائ الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات

البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 28-29 أكتوبر 2014 ، ص.4.

4- الرسائل العلمية

المللي، قمر، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، 2015.

ميرة، خياري، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواق2007, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،2013.

عبدا لقادر، يحي، دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في امتصاص البطالة ، دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير، جامعة وهران، كلية الاقتصاد، علوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، الجزائر، 2011/2012.

5- المنشورات

وزارة الزراعة، مديرية الدراسات والسياسات، قسم السياسات، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، كانون الأول، December 14، 2011، ص3.

6- الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)

www.uablin-org/en/reseach financial، الاثنين، 2016/9/19، 11:42، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث.

الموقع: www.jo24.net، الأحد،2016/9/25، 11:00، مركز الفينق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن وتحديات القطاع الخاص (دراسة نوعية في القطاعات غير التقليدية.

Global Competitiveness Report, 2011 to 2012, World Economic Forum مأخوذ من: أجندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الرواد الشباب (2011)، صوتنا، ص.20.

https://www.google.com/search، جيلالي، بوشرف، بوخبزة، فوزية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطن، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، المركز الجامعي – غليزان، الجزائر.

https://scholar.cu.edu.eg/، المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة روافد للتنمية جهود المملكة العربية السعودية في تعضيدها ومساعدته، عبد العلي النعيم، ورقة عمل، المؤتمر الإقليمي "المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية: الواقع والتطلعات"، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، المعهد العربي لإنماء المدن، 29 -8 أكتوبر 2015.